

The role of small and medium-sized enterprises in national and national economic development

HAIRECH Noureddine¹, YAHIAOUI Souad²

¹MCB , Law Department , Faculty of Law and political Science, University of mascara , Algeria

²MCa , Law Department , Faculty of Law and political Science, University of mascara , Algeria

ARTICLE INFO

Article history:

Received: 22/02/2019

Accepted: 06/03/2019

Online: 30/08/2019

Keywords:

Institutions

Development

the economy

JEL Code: k10, k22

ABSTRACT

The question of enabling economic development at the national and local levels is one of the thorny questions that the government is trying to do everything it can to succeed. In order to create a dynamic in the economic field, the creation of small and medium-sized enterprises with the aim of creating jobs and creating various economic activities in parallel and helping large economic institutions, but the results of such institutions have varied since their adoption by the Algerian authorities. So we wanted to discuss the extent to which these institutions contribute to the creation and activation of the economic development dynamics of our country compared to what the major strategic economic institutions do and institutions

دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية المحلية و الوطنية

د. حيرش نور الدين¹ ، د. يحيوي سعاد²

¹ أستاذ محاضر " ب " ، قسم الحقوق ، كلية الحقوق و العلوم السياسية / جامعة معسكر ، الجزائر

² أستاذة محاضرة " أ " ، قسم الحقوق ، كلية الحقوق و العلوم السياسية / جامعة معسكر ، الجزائر

معلومات المقال

تاريخ الاستقبال: 2019/02/22

تاريخ القبول: 2019/03/06

تاريخ النشر: 2019/08/30

الكلمات المفتاحية

المؤسسات

التنمية

الاقتصاد

JEL Code: k10, k22

المخلص

يعتبر موضوع تفعيل التنمية الاقتصادية على المستوى الوطني و المحلي من المواضيع الشائكة التي تحاول الحكومة بكل الطرق من اجل إنجاحها متخذة في سبيل ذلك كل الطرق و الوسائل بهدف إرسائها على ارض الواقع ، و من بين الطرق التي اعتمدتها السلطات الجزائرية في سبيل تنمية مختلف المناطق على المستوى الوطني و من اجل خلق ديناميكية في المجال الاقتصادي ، إنشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة هدفها خلق مناصب شغل و بعث نشاطات اقتصادية مختلفة متوازية و مساعدة للمؤسسات الاقتصادية الكبرى ، لكن مع مرور الوقت تباينت نتائج هذا النمط من المؤسسات منذ اعتمادها من طرق السلطات الجزائرية ، و عليه أردنا أن نبحث في ما مدى مساهمة هذه المؤسسات في خلق و تفعيل حركية التنمية الاقتصادية في بلادنا مقارنة مع ما تفعله المؤسسات الاقتصادية الاستراتيجية الكبرى و المؤسسات الاقتصادية الخاصة .

مقدمة

لقد أصبح موضوع التنمية الاقتصادية هدف منشود لدى كل الدول سواء المتقدمة أو النامية، وهذا لا يتأتى إلا من خلال تكامل المشروعات الكبيرة في الاقتصاد مع المشروعات المتوسطة والصغيرة، إذ تعول معظم دول العالم على المشروعات الصغيرة والمتوسطة لدفع عجلة التنمية وذلك نظرا للدور الذي تمثله في هيكله الاقتصادية للبلدان المتقدمة والنامية على السواء، فقد أثبت الواقع الاقتصادي دورها الكبير في حشد المدخرات الشخصية والعائلية إلى جانب توفيرها للالتئمان ضمن الاقتصاد مما ساهم في التنمية الاقتصادية بشكل يكمل عمل المؤسسات الكبرى. فهي تمثل نحو 80 بالمئة من إجمالي المنشآت العامة في معظم دول العالم نظرا لمردودها الإيجابي على الاقتصاد الوطني انطلاقا من قدرتها على توفير فرص عمل جديدة وتحقيق زيادة متنامية في حجم الاستثمار، هذا ما جعل منها محل دراسة وتحليل للعديد من الباحثين والاقتصاديين، كما سعت مختلف الدول إلى ترقية هذا القطاع وتأهيل مؤسساته بشتى الإجراءات والبرامج، والجزائر كغيرها من البلدان قد استفادت من خبرة الدول المتقدمة في هذا المجال حيث عمدت إلى تشجيع إنشاء هذا النوع من المؤسسات كما أنشأت وزارة خاصة بها وقامت بوضع ترسانة قانونية اهتمت بتطوير ودعم هذا النوع من المؤسسات والجزائر اليوم تعول كثيرا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتنمية ودعم اقتصادها فإلى أي مدى وفق المشرع الجزائري في تحقيق ذلك ؟ .

المبحث الأول : ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

لقيت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تطورا كبيرا و اهتماما بالغاً من طرف العديد من المنظمات العالمية و الباحثين الاقتصاديين باعتبارها من أفضل الوسائل التي تدفع إلى التطور الاقتصادي و ذلك نظرا لتمييزها بسرعة إنشائها و خصائص أخرى و نظرا للدور الفعال الذي تلعبه في التنمية الاقتصادية .

إذ يقر الباحثون بأن هذه المؤسسات تدفع بعجلة تقدم الاقتصاد و ذلك من خلال الدور الذي تقوم به في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة ، و بالرغم من التغيرات المتسارعة في المحيط الاقتصادي و نظرا لسهولة إنشائها ، و مرونتها و توفيرها لمناصب شغل أصبحت تحتل مكانة هامة و أهمية بالغة ، و قبل التطرق لأهميتها و دورها (مطلب أول) وجب التعرف عليها والتعرف على خصائصها (مطلب ثاني).

المطلب الأول : تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

لا يمكن إعطاء تعريف محدد لهذا النوع من المؤسسات ، فقد وضعت عدة معايير لتحديد تعريف واضح لها من حيث الحجم و هي : عدد العمال ، رقم الأعمال ، القيمة المضافة إلخ ، لكن المعيار الأكثر استعمالا هو معيار عدد العمال ، و على هذا الأساس يعرف المشرع الجزائري حسب المواد 5، 7 هذه المؤسسات كما يلي :

- بالنسبة للمؤسسة الصغيرة : تعرف على أنها المؤسسة التي تشغل ما بين 1- 9 أفراد ، و تحقق رقم أعمال يقل عن 20 مليون دينار .
 - بالنسبة للمؤسسة المتوسطة : هي تلك المؤسسات التي تشغل بين 50 و 250 عاملا ، و يتراوح رقم أعمالها بين 200 مليون و 2 مليار دينار .
- أما الفقه المقارن فقد أعطى تعاريف مختلفة للمؤسسة و لكن أهمها يكمن في تلك التي تعتبرها تنظيما يجمع بين وسائل الإنتاج و الإنسان.
- فهناك من يعرفها بأنها " عبارة عن تجمع إنساني متدرج تستعمل وسائل فكرية، مادية ومالية لاستخراجه ، تحويل ، نقل وتوزيع السلع أو الخدمات طبقا لأهداف محددة من طرف المديرية بالاعتماد على حوافز الربح والمنفعة الاجتماعية بدرجات مختلفة"¹
- و هناك من يعرفها كذلك بأنها " منظمة تجمع بين أشخاص ذوي كفاءات متنوعة تستعمل رؤوس الأموال و قدرات من أجل إنتاج سلعة ما ، والتي يمكن أن تباع بسعر أعلى من تكلفته "².
1. **تعريف اللجنة الأوروبية :** " المؤسسة الصغيرة هي التي تضم بين 10 عمال إلى 49 عاملا ، أجيرا ، أما المؤسسة المتوسطة فهي التي تشغل بين 50 عاملا إلى 249 عاملا أخيرا و تتميز باستقلاليتها " .
 2. **تعريف منظمة العمل الدولية :** " المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي وحدات تنتج وتوزع سلع و خدمات و تتألف غالبا من منتجين مستقلين يعملون لحسابهم الخاص في المناطق الحضرية في البلدان النامية ، و بعضها يعتمد على العمل من داخل العائلة ، و بعضهم يستأجر عمالا و حرفيين و بعضها يعمل برأس مال ثابت ، يعتمد على عائد منخفض ، و عادة ما تكسب دخولا غير منتظمة و تهيأ فرص عمل غير مستقرة ، ويضيف هذا التعريف بأنها قطاع غير رسمي بمعنى أنها منشأة ليست مسجلة لدى الأجهزة الحكومية أو الإحصائيات الرسمية غالبا "
 3. **تعريف لجنة التنمية الاقتصادية الأمريكية :** إن هذه المشروعات هي التي تعتمد على استقلالية الإدارة و أن يكون المدير هو مالك المشروع و تتشكل من مجموعة من الأفراد و محلية النشأة ، بحيث يكون أصحاب المشروع قاطنين في منطقة المشروع" .

¹ درحمن هلال ، المحاسبة التحليلية نظام معلومات لتسيير و مساعدة على اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه

في العلوم الاقتصادية تخصص نقود و مالية كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2005، ص :13.

² - ناصر دادي عدون ، اقتصاد مؤسسة ، دار المحمدية العامة ، الجزائر ، الطبعة الأولى ، 1998 ، ص10.

4. تعريف الاتحاد الأوروبي : " تعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب هذا الاتحاد كما يلي¹

✓ المؤسسات الصغيرة جدا من 1- 9 عمال .

✓ المؤسسات الصغيرة من 10- 99 عاملا .

✓ المؤسسات المتوسطة من 100- 499 عاملا .

المطلب الثاني : خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

تتميز هذه المؤسسات بالخصائص التالية :

❖ سهولة إنشائها : فهي لا تتطلب أموالا كبيرة لإنشائها و التمويل غالبا ما يكون محليا ، و تعتمد على مستلزمات إنتاجية محلية أيضا لا تتطلب استيرادها في الكثير من الأحيان .

❖ تستخدم تلك المؤسسات تكنولوجيا أقل ، تناسب ظروفها المحلية و نقصد بذلك أنها لا تتطلب تكنولوجيا معقدة أو مستوردة .

❖ لا تتطلب مساحات كبيرة لإقامتها بل تستغل مساحات و تجهيزات بسيطة ، مما يجعل تكاليفها منخفضة .

❖ تتميز بالمرونة في أعمالها و عملياتها و منتجاتها بما يمكن تعديلها وفقا للظروف المتاحة و المحيطة بالمؤسسة

❖ تعمل على إحداث التوزيع المتوازن للسكان بين الريف والمدينة وذلك من خلال توطين الصناعة في المناطق الريفية .

❖ هيكلها التنظيمي بسيط يعتمد على مستويات إشراف محدودة .

❖ تستخدم نظام معلوماتي غير معقد يتلاءم مع نظام اتخاذها للقرارات .

المبحث الثاني : دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في تحقيق التنمية الاقتصادية

تحتل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أهمية بالغة في الاقتصاد العالمي بصفة عامة و الاقتصاد الوطني بصفة خاصة لأنها تشكل أهم عناصر ومكونات النشاط الاقتصادي لكل دول العالم، فهي تعتبر المحرك الأساسي للتنمية و التطور الاقتصادي ، والتي توفر قاعدة صناعية و بنية تحتية واسعة و ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية

¹ - إسماعيل شعبان ، "ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطورها في العالم تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة " ،

منشورات مخبر الشراكة و الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، 2003 ، ص 63 .

و الاجتماعية و نجد من بين الأسباب التي أدت إلى الاهتمام بهذه المشاريع الصغيرة و المتوسطة، انهيار الأوضاع المالية خاصة في الدول النامية ، و بالتالي ضعف القدرات الاستثمارية وعدم قدرة المؤسسات الكبيرة على الاستمرار و البقاء، هذا إلى جانب التحولات الاقتصادية العالمية و التي جاءت ببرنامج التحويل الهيكلي مثل الخصخصة ، التي قد نعتبرها السبب و العامل الأساسي الذي أدى إلى ضرورة تنمية و تطوير تلك المؤسسات، و ذلك كله في إطار الدور المتزايد للقطاع الخاص¹.

نظرا للأهمية البالغة التي تحتلها هذه المؤسسات في اقتصاديات الدول فإن مساهمتها في تفعيل حركية التنمية الاقتصادية تبرز من خلال دورها (المطلب الأول) ووظيفتها (المطلب الثاني).

المطلب الأول: دور المؤسسات الاقتصادية

يظهر دور المؤسسة الاقتصادية بشكل جلي وواضح و أساسي في الدور الاقتصادي والاجتماعي

أولاً- الدور الاقتصادي

يمكن تلخيص هذا الدور في النقاط التالية :

- 1- تشمين قوة العمل : من خلال استعمال تكنولوجيا قليلة رأس المال ، كثيفة العمل
- 2- تعبئة الموارد المالية : و ذلك بجمع أموال مختلفة المصادر ، إذ بإمكان هذه المؤسسات أن تنشأ من طرف العائلات و الأسر و بالتالي تجميع تلك الأموال ، أو كأن يقوم أحد الأشخاص أو العمال المهرة مع مجموعة من

¹ - لرقط فريدة ، بوقاعة زينب ، بوروبة كاتية " دور المشاريع الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاديات النامية و معوقات تنميتها، " تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة ص 120 .

العاملين بتكوين وحدات إنتاجية بالاعتماد على مدخراتهم ، و بالتالي تشكيل طاقات إضافية ، تمكنهم من إبراز كفاءاتهم و المحافظة على استقلاليتهم المالية و وحدتهم .

3- رفع إنتاجية العامل : و ذلك من خلال تجسيد نظام رقابي فعال و باستمرار لضمان السير الحسن للعمل ، و كذلك السيطرة على سير العمل نظرا لصغر حجم هذه المؤسسات .

4- خلق الناتج الخام الداخلي : يمكن أن نلمسه من خلال مساهمة القطاع الخاص بنسبة معينة من الإيرادات في الناتج الخام الداخلي .

5- ترقية التجارة الخارجية : تقوم هذه المؤسسات بغيرها من المؤسسات بجميع عمليات المبادلات التجارية من تصدير و استيراد .

6- توفير متطلبات السوق من السلع و الخدمات ، وتوفير مستلزمات المؤسسات الكبرى بالمواد الأولية (المقاوله الباطنية) .

7- حماية الطابع الصناعي المحلي من منافسة المنتج المحلي :

في ظل التطورات الراهنة ، و أمام 'انفتاح الأسواق العالمية و تحرير التجارة و رفع الرقابة الجمركية و إلغاء الرسوم الجمركية ، أصبحت هناك منافسة خارجية للمنتجات و التي تؤثر على المنتجات المحلية ، لذلك فإن هذه المؤسسات تعمل على حماية منتجاتها عن طريق مراقبة الجودة ، و التحكم في التكاليف و محاولة خلق ميزة تنافسية لمواجهة تلك المنافسة ، و بالتالي إذا استطاعت المواجهة فإنها بذلك تستطيع حماية المنتجات المحلية .

ثانيا- الدور الاجتماعي

تعمل هذه المؤسسات على تحقيق التوازن الجهوي و إحداث تطورات على المستوى الاجتماعي ، و يمكن حصر الدور الاجتماعي لهذه المؤسسات في النقاط التالية : القضاء على البطالة من خلال توفير مناصب شغل ¹.

¹ - لرقط فريدة ، بوقاعة زينب ، بوروبة كاتية " دور المشاريع الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاديات النامية و معوقات تنميتها، "

الحد من ظاهرة النزوح الريفي و ذلك من خلال إنشاء بعض المشاريع في المناطق الريفية أو النائية ، و بالتالي تقريب مناصب الشغل من سكان تلك المناطق الريفية و في هذا الصدد يمكن للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة أن تحقق ما يلي :

✓ القضاء على الآفات الاجتماعية .

✓ تحسين مستوى المعيشة في الريف .

✓ الاستغلال الأمثل للطاقات المادية و البشرية .

✓ الاستغلال الأمثل للموارد المحلية .

المطلب الثاني: الوظائف الأساسية في المؤسسة الاقتصادية

من خلال الهيكل التنظيمي لأي مؤسسة يمكن تحديد الوظائف التي تتكون منها، و قد تختلف هذه الوظائف من حيث العدد من مؤسسة إلى أخرى لأسباب ترجع إما لحجم المؤسسة أو طبيعة نشاطها، ولكن المتفق عليه هو أن جل المؤسسات تتشابه في الوظائف الأساسية التي تعتمد عليها لبلوغ أهدافها و التي تتمثل فيما يلي:

اولا: وظيفة التسويق و هي عبارة عن تطوير للوظيفة التجارية التي عرفت منذ القديم، و قد ظهرت هذه الفكرة لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية وبالأخص في شركة، و تهدف هذه الوظيفة إلى General Electric دراسة و توقع احتياجات المستهلكين إنشاء منتج أو خدمة لسوق خاص عرض المنتج أو الخدمة في المكان المناسب الإعلام بوجود منتج أو خدمة بمختلف خصائصها ، بيع المنتج أو الخدمة للمستهلك على أساس تقييم مالي مناسب ضمان متابعة تجارية للقيام بالتعديلات اللازمة اتجاه السوق .

ثانيا: وظيفة الإنتاج :مع أن هذه الوظيفة هي من اختصاص المؤسسات الصناعية (الإنتاجية) إلا أنه يمكن الحديث عن إنتاج الخدمات، و يبقى مضمون هذه الوظيفة هو الوصول إلى تحقيق أكبر مردود من خلال نوعية المنتجات واحترام رغبات المستهلك . وقد تختلف خصائص الإنتاج حسب علاقة المؤسسة مع الزبائن، إذ يمكن تصنيفها إلى إنتاج للتخزين إذا كان العرض يسبق الطلب، أو إنتاج حسب الطلبية إذا كان Production sur stock بين الخاصيتين Production mixte الطلب يسبق العرض، أو إلى إنتاج ممزوج الأوليتين و يهدف تسيير الإنتاج إلى إيجاد توازن مقبول بين عدة أوامر متناقضة و هي:

النوعية : و يقصد بها قدرة المنتج أو الخدمة على إشباع احتياجات المستعملين ملائمة المنتجات المصنوعة مع حاجيات المستهلكين و مطابقة لمواصفات مكتب الدراسات ، احترام آجال الإنتاج التي تفرضها التزامات المؤسسة مع الزبائن يجب أن تسمح تكلفة الإنتاج بتحقيق هامش على سعر البيع، و بالتالي يجب تحديدها بصفة تقديرية.

المرونة: بحيث يجب على المؤسسة أن تتكيف مع نمو السوق، سواء من الناحية الكمية أو النوعية. ولا يمكن أن تتحقق هذه الأوامر إلا بمساهمة منسقة لجميع مصالح وهيأت المؤسسة

بغرض الوصول إلى تنمية الثلاثية :تكلفة – آجال – نوعية.¹

ثالثا: وظيفة التموين : في إطار دورة استغلال المؤسسة، يعتبر التموين المرحلة الأولى التي تسبق الإنتاج و التسويق، ويقصد بالتموين مجموع العمليات التي تضع تحت تصرف المؤسسة كل السلع و الخدمات الضرورية (مواد أولية...) المقتناة من طرف الموردين ، في الشكل الأمثل الذي يحقق العلاقة (أمان – تكلفة – نوعية) هذه العمليات تتمثل في المشتريات وتسيير المخزونات.

رابعا: وظيفة الموارد البشرية²: لقد تطورت هذه الوظيفة منذ القرن العشرين، حيث أصبح مجالها يشمل :التشغيل، التأجير، التكوين، الإعلام، الأمن و العلاقات الاجتماعية.ويكمن الدور الأساسي لوظيفة الموارد البشرية في تكيف العمال و الوظائف كميا و نوعيا في المؤسسة .

¹ C . BUSSENTAULT et M. PRETE , ECONOMIE et gestion de l'entreprise , Vuibert , 1955 , p57.

² درحمون هلال ، مرجع سبق ذكره ، ص 31.

و لا يتم إلا على أساس معرفة :

• الرجال والنساء الذين يشكلون المؤسسة : من ناحية هرم الأعمال، الأقدمية ، هيكل التأهيلات التوزيع حسب الجنس و الجنسية.

• تطور عدد العمال (التشغيل و التسريح)

• التعريف الدقيق للمناصب.

ولنفادي الدخول في الصراعات بين العمال والإدارة ، تعمل وظيفة الموارد البشرية في البحث على الأجر العادل ، الذي يأخذ بعين الاعتبار التأهيل للمنصب والنتائج المرجوة من الأجبر ، و تعتمد المؤسسات في التوصل إلى هذا المطلب على طرق حديثة تمكن من تقييم المناصب و إعداد سلم للأجور مناسب لذلك.

أما في ما يتعلق بالتطور البشري و الاجتماعي، فقد رأينا أن آل النظريات حول التنظيمات تدعو إلى احترام العامل لا كأداة إنتاج فقط و إنما كجزء لا يتجزأ من المؤسسة و هذا بإعطائه كامل الحقوق المنصوص عليها في التشريعات، بالإضافة إلى الأجر العادل التكوين الذي يتماشى مع التطورات التكنولوجية وسياسة اتصال تسمح بإشراك العمال والسماح لهم بالتوصل إلى المعلومات الخاصة بالمؤسسة وبإبداء آرائهم حولها.

ولا يكفي الأجر و التكوين إذا لم يرفقا بضمان العمل و تهيئة الظروف اللازمة لذلك و قد يتوقف نجاح أي مؤسسة على توفر هاذين الشرطين الأخيرين.

خامسا: وظيفة المحاسبة و المالية : لا تخلو مؤسسة من هذه الوظيفة لما لها من أهمية تزويد المسؤولين بمعلومات تتعلق بالوضع المالية للمؤسسة، أما تسمح بتوحيد القرارات المستقبلية على أساس النتائج التي توصلت إليها هذه المهمة.ومن المؤسسات من يصنف المحاسبة ضمن المهام الإدارية و الكثير منها من يعتبرها من مسؤولية الرجل المالي لما له من مؤهلات علمية و مهنية تسمح له بقراءة المعلومات والمعطيات بطريقة تختلف عن تلك التي يستعملها المسؤول الإداري.

وإذا نظرنا إلى الواقع ، فإننا نجد ارتباط وثيق بين وظيفتي المحاسبة والمالية ولا يكون الخطأ اعتبارهما متكاملتان من خلال الوظائف التي تقوم بها كل منهما و هي تكمن المهمة الأساسية لوظيفة المحاسبة في:

- **الاستجابة لمطلب قانوني:** حيث أن المحاسبة في كل الدول ومنها الجزائر تعتبر قانونية وإلزامية فيما يتعلق بإمسك الدفاتر المحاسبية و إعداد الميزانية.

- **المهمة الاقتصادية :** أداة تسيير داخلية ونظام معلومات خارجية .وقد تطور مفهوم هذه الوظيفة لينتقل من إعطاء الصورة الوافية لذمة المؤسسة إلى إنشاء أدوات تسمح بتسييرها، وفي هذا الإطار تقوم معظم المؤسسات بتجزئتها إلى مصلحتين:

المحاسبة العامة التي تعالج العمليات حسب الطرق القانونية، والمحاسبة التحليلية(أو محاسبة التسيير) ذات الاستعمال الداخلي ، والتي تعطي معلومات تسمح بتوجيه قرارات التسيير .

أما الوظيفة المالية فدورها يكمن في ضمان التوازن المالي للمؤسسة، وذلك باختيار أحسن مصادر التمويل وبأحسن الشروط، وهذا باحترام أهداف الملائمة و المردودية .

الخاتمة

أصبحت المؤسسة الاقتصادية الآن تواجه مجموعة من التحديات كالعولمة و تحرير التجارة و القيود الإنتاجية التي تؤدي إلى تحرير تدريجي لمختلف حواجز الدخول إلى الأسواق ، لذا توجب على المسير أن يصل إلى تحقيق أهداف المؤسسة من خلال الاستخدام الأمثل لمواردها الاقتصادية و إمكانياتها كلها ، و التي تساهم في عملية تقييم البيئة المحيطة سواء الخارجية أو الداخلية حيث تتيح للمؤسسات معرفة ما يدور من حولها من فرص لاستغلالها وتحديد المخاطر لمواجهتها أو الحد منها ، ذلك أن فحص و تشخيص أثار البيئة المحيطة يهدف في النهاية إلى الخروج بقرار استراتيجي يخدم أهداف المؤسسة .

كما تؤثر قوانين العمل ونقابات و القوانين الجبائية على سياسة المؤسسة الاقتصادية و نشاطها بالإضافة إلى قوانين حماية البيئة ، قوانين المستهلك ، قوانين الاستيراد و التصدير ، والمؤسسات الجزائرية تعاني من عدة مشاكل تؤثر سلبا على نشاطها و سيورتها لعدم قدرتها على تطبيق ما تسنه الدولة من قوانين بشكل يسمح لها بمواجهة كل ما يعترضها في أداء نشاطها ، فهذا المحيط قد يشكل تهديدا حقيقيا أمام المؤسسات الوطنية .

و عليه نقترح مايلي :

1 - إعادة النظر في السياسة الوطنية الموجهة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أجل حمايتها من الانهيار أمام المؤسسات الاقتصادية الكبرى .

2 - إعادة النظر في طرق تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أجل ضمان عدم هدر الأموال في مشاريع غير نافعة و بدون فائدة .

- 3 - فرض التكوين المستمر و المعمق لكل مستثمر في هذا المجال قبل منحه التمويل و الموافقة على بداية مشروعه .
- 4 - انتقاء المشاريع الغير موجودة في السوق و منح أصحابها الموافقة على تنفيذها مع منحها التمويل الكافي و متابعتها إلى غاية تنفيذها النهائي .
- 5 - إلزام المؤسسات و الإدارات العمومية منح الأولوية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الصفقات العمومية ذات القيمة المالية الصغيرة تشجيعا لها و دفعها لها لولوج عالم تنفيذ المشاريع المختلفة ، لأن ما جاء به قانون الصفقات العمومية في هذا المجال لا يطبق في الواقع كما أرادت السلطات العليا في الدولة .

قائمة المراجع

- 1 - إسماعيل شعبان ، "ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطورها في العالم تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة" ، منشورات مخبر الشراكة و الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، 2003.
- 2 - درحمون هلال ، المحاسبة التحليلية نظام معلومات لتسيير و مساعدة على اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود و مالية كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2005 .
- 3 - عبد الرزاق بن حبيب ، اقتصاد وتسيير المؤسسة ، OPU ، الطبعة الثالثة ، الجزائر ، 2006.
- 4 - لرقط فريدة ، بوقاعة زينب ، بوروبة كاتية " دور المشاريع الصغيرة و المتوسطة في الإقتصاديات النامية و معوقات تنميتها، " تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة " .
- 5 - ناصر دادي عدون ، اقتصاد مؤسسة ، دار المحمدية العامة ، الجزائر ، الطبعة الأولى ، 1998.
- 6 - C . BUSSENTAULT et M. PRETE ، ECONOMIE et gestion de l'entreprise ، Vuibert , 1955 .